

Distr.: General
31 August 2012
Arabic
Original: English



التقرير التاسع للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيرايلون

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٨٨٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤١ (٢٠١٠) و ٢٠٠٥ (٢٠١١) التي طلب المجلس فيها من الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ستة أشهر عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيرايلون. ويغطي التقرير الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، المقرر إجراؤها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، هي المحور الرئيسي للأنشطة السياسية في سيرايلون. وبروح الحوار البناء والملكية الوطنية للعملية السياسية، وقع أصحاب المصلحة الرئيسيون في البلد، بمن فيهم الأحزاب السياسية العشرة المسجلة، في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، "الإعلان المتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢"، الذي أعربوا فيه عن التزامهم بأن تكون الانتخابات سلمية وحرّة ونزيهة. وقد بلغت العمليات التحضيرية للانتخابات أيضا مرحلة نهائية حرجة، بعد الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين بالقياسات البيومترية، وإعلان اللجنة الانتخابية الوطنية الجداول الزمنية للمراحل الأساسية للعملية الانتخابية، بما في ذلك تسمية المرشحين وبداية فترة الحملة الانتخابية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100912 060912 12-47512 (A)



ألف - التطورات السياسية

٣ - هيمنت العمليات التحضيرية للانتخابات المقبلة على الوضع السياسي العام في البلد، حيث عمدت الأحزاب السياسية، وخاصة حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وحزب المعارضة الرئيسي، وهو الحزب الشعبي لسيراليون، إلى تكثيف أنشطتها الانتخابية في جميع أنحاء البلد. وفي حين لم يبلغ عن وقوع أي حوادث عنف سياسي خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمرت العلاقة بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي مشوبة بانعدام الثقة المتبادل والتنافس الشديد. وقد أصدرت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية حتى الآن أذونا لعشرة أحزاب سياسية بخوض الانتخابات.

٤ - وفي ٢٣ آذار/مارس، أصدرت الحكومة كتاباً أبيض بناء على تقرير لجنة شيرز - موزيس للتحقيق، التي حققت في حوادث العنف السياسي التي وقعت في فريتاون وبو كينينا في آذار/مارس ٢٠٠٩. وقبلت الحكومة عدداً من التوصيات التي قدمتها اللجنة، بما في ذلك ضرورة تشجيع التسامح السياسي في المؤسسات التعليمية وكفالة تطبيق مبادئ عدم التحيز في أجهزة قطاع الأمن في البلد. ووافقت الحكومة أيضاً على توصية اللجنة بأن تحسن هيئة الإعلام المستقلة إجراءات الرقابة التي تتولاها. إلا أن الحكومة لا تزال بحاجة إلى أن تتخذ مزيداً من الخطوات حتى تكون ممثلة لتوصية اللجنة بأن يُحظر على الموظفين العموميين الذين كان لهم ضلع في أعمال العنف أن يتولوا أية مناصب.

٥ - واتخذت الحكومة أيضاً خطوات أولية نحو إنشاء لجنة مستقلة معنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، على نحو ما اتفق عليه الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية في البيان المشترك، الموقع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. غير أن هذه الجهود بحاجة إلى أن تكون حثيثة حتى يتسنى الانتهاء من وضع الاختصاصات والتشريعات المنظمة لآلية الشكاوى هذه.

٦ - وفي ضوء أوجه القلق التي أعرب عنها مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحزب الشعبي لسيراليون، والمتعلقة بقيام الحكومة بشراء أسلحة ثقيلة لشرطة سيراليون، في ٣ نيسان/أبريل، قامت الحكومة بنقل هذه الأسلحة إلى القوات المسلحة لجمهورية سيراليون لتستخدمها في العمليات العسكرية، سواء على الصعيد المحلي وفي عمليات السلام الدولية.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت عمليات الملاحقة الجنائية لأعضاء الحزب الشعبي العام والحزب الشعبي لسيراليون، المتهمين بجرائم تتعلق بالعنف السياسي ارتكبت في بو وكونو في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢، أدانت المحكمة العليا في فريتاون أيضاً اثنين من أعضاء الحزب الشعبي لسيراليون على جرائم مخلة بالنظام العام ارتكبت أثناء انتخابات مجلس محلي في فريتاون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وحكم على

كل منهما بالسجن لمدة خمس سنوات أو بدفع غرامة قدرها ٢٥ مليون ليون، بدلا من ذلك.

٨ - وفي ١٨ أيار/مايو، اشتركت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، في تنظيم مؤتمر وطني ركز على الحاجة إلى التسامح السياسي في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر لعام ٢٠١٢ وإجرائها بالوسائل السلمية. وحضر المؤتمر كبار قادة الأحزاب السياسية العشرة المسجلة، وكذلك ممثلون عن شرطة سيراليون، واللجنة الوطنية للانتخابات، وجمعية سيراليون للصحافيين ونقابة المحررين، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وكبار مشايخ القبائل، والسلطات التقليدية، وهيئة الإذاعة في سيراليون، واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومجموعات نسائية وشبابية. ولدى اختتام المؤتمر، اعتمد المشاركون إعلانا يؤكد رغبتهم في تولي مسؤولياتهم بفعالية في انتخابات عام ٢٠١٢، وأكدوا من جديد التزامهم بالتسامح السياسي ونبد العنف. وتم، تحت رعاية لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، إنشاء آلية متابعة لضمان تنفيذ ذلك الإعلان. وفي الوقت نفسه، تواصلت اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية نشر الإعلان على المستوى الإقليمي.

٩ - وفي ٢٣ أيار/مايو، قامت بعثة مجلس الأمن التي شارك في قيادتها الممثلان الدائمان للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا، بزيارة فريتاون، بسيراليون. وكان أهم الأهداف الرئيسية للبعثة هو تقييم التقدم الذي أحرزته السلطات الوطنية وشعب سيراليون في عملية بناء السلام، وكذلك الوقوف على الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢. واجتمع الوفد بفرنست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، الذي أعطى تأكيدات بأن تجرى انتخابات عام ٢٠١٢ في بيئة حرة ونزيهة وسلمية. واجتمع الوفد أيضا بممثلي مختلف الأحزاب السياسية، الذين تعهدوا بالالتزام بقواعد السلوك السلمي في الانتخابات. واستمع وفد المجلس إلى إحاطات قدمها كبار رؤساء وكالات القطاع الأمني، واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الإعلامية المستقلة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات وبشأن استعداد مختلف المؤسسات الوطنية للاضطلاع بمسؤولياتها لكفالة إجراء انتخابات ناجحة.

١٠ - نظمت لجنة بناء السلام، بتشكيلها الخاص بسيراليون، لقاءً في ٢٢ حزيران/يونيه في نيويورك حضره رئيس لجنة الانتخابات الوطنية، لمناقشة حالة الأعمال التحضيرية لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وقدم إحاطات كل من ممثلي التنفيذ، والمفتش العام لشرطة سيراليون، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين. وأنتت

لجنة بناء السلام على مختلف الجهات الفاعلة في مجال التحضيرات الفنية الجارية، وأشادت بجهودها الرامية إلى الحيلولة دون وقوع أعمال عنف ذات صلة بالانتخابات وإلى معالجتها. وأكدت من جديد دعوتها الموجهة إلى الجهات الوطنية الفاعلة، وخاصة الأحزاب السياسية، بأن تبذل قصارى جهودها لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية.

العمليات التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢

١ - تسجيل الناخبين وغير ذلك من العمليات

١١ - اختتمت بنجاح، في ٢٦ آذار/مارس، مرحلة أخذ البيانات البيومترية للتسجيل للانتخابات. وأعقب ذلك توحيد البيانات، وعمليات إزالة أوجه الازدواجية في البيانات، وطباعة بطاقات الناخبين، وإنتاج وعرض سجل الناخبين المؤقت، وتوزيع بطاقات الناخبين.

١٢ - وقد عُرض سجل الناخبين المؤقت في جميع مراكز ومعارض تسجيل الناخبين البالغ عددها ٩٩٨ مركزاً، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ١٦ تموز/يوليه. وفي أثناء الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه، كان بوسع الناخبين المسجلين التحقق من بياناتهم في السجل وتسليم بطاقاتهم الانتخابية. وفي ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه، أجرت اللجنة الانتخابية الوطنية تحقيقاً في حالات رفض واعتراضات تتعلق بسجل الناخبين وحالات إدراج أسماء فيه. ووفقاً للقوانين الانتخابية، أدرجت اللجنة وأعدت تسجيل حوالي ١٠٦ ٠٠٠ فرد في السجل. وأجرت أيضاً ٣٣ ٠٠٠ تصويب في التفاصيل المتعلقة بالأفراد المسجلين بالفعل. واعتباراً من ٣٠ تموز/يوليه، تسلم ٢٧ ٤٢٥ ٠٢٢ فرداً من مجموع الناخبين المسجلين بصورة مؤقتة البالغ عددهم ٧٤٦ ٦٦٣ ٢ فرداً، بطاقاتهم الانتخابية، واتخذت اللجنة الترتيبات اللازمة لتوزيع البطاقات المتبقية.

١٣ - واتخذت اللجنة الانتخابية الوطنية أيضاً خطوات لمعالجة حالات تكرار فيها تسجيل ناخبين، الأمر الذي أدى إلى إحالة ٧٩٤ حالة إلى الشرطة لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وجهت في بعضها تمها إلى ٧٠ شخصاً. وبدأت الشرطة أيضاً عمليات ملاحقات جنائية ضد قاصرين اشتبه في محاولتهم تسجيل أنفسهم أثناء مرحلة جمع البيانات من عملية أخذ البيانات البيومترية. وبعد اعتقال هؤلاء القاصرين، أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سيراليون عن قلقها إزاء تعامل الشرطة مع هذه الحالات، وحثت السلطات على احترام حقوق الأطفال وحمايتهم. ودعت جميع الأطراف السياسية إلى الامتناع عن استغلال الأطفال في التسجيل للتصويت في الانتخابات لتحقيق مكاسب سياسية.

١٤ - وفي الوقت نفسه، واصلت اللجنة الوطنية للانتخابات أعمالها مع الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الشعبي لسيراليون، وخاصة من خلال لجنة الاتصالات التابعة لها والمعنية بالأحزاب السياسية؛ وذلك من أجل زيادة ثقة أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية الانتخابية. وفي محاولة لكفالة الشفافية والمصداقية في جميع مراحل العملية الانتخابية، سمحت اللجنة الوطنية للانتخابات لممثلي الأحزاب السياسية مراقبة مرحلة إزالة حالات الازدواجية في البيانات التي جمعت أثناء تسجيل الناخبين وفي عمليات التحقيق الإداري التي أجرتها اللجنة في ضوء اعتراضات قدمت بعد عرض سجل الناخبين المؤقت، والتي حددت حالات غش في التسجيل اكتشفت أثناء عملية إزالة حالات الازدواجية من البيانات التي أخذت في عملية التسجيل.

١٥ - في ٣٠ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات زيادات في رسوم الترشيح لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٢، وهي زيادات كانت، مع ذلك، موضع انتقاد على نطاق واسع لدى جميع الأطراف السياسية تقريباً. وتقضي تلك الزيادات، التي لن تصبح مؤكدة إلا بعد موافقة البرلمان، بأن يدفع المرشحون لرئاسة الجمهورية مبلغ ١٠٠ مليون ليون، مقارنة بمبلغ مليون ليون في انتخابات عام ٢٠٠٧؛ وأن يدفع الطامحون في الوصول إلى البرلمان، بمن فيهم المرشحون العاديون والمرشحون من مشايخ القبائل مبلغ ٢٥ مليون ليون، مقارنة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ ليون في انتخابات عام ٢٠٠٧؛ وأن يدفع المرشحون لمقاعد المجالس المحلية ومناصب العمدة مبلغ خمسة ملايين ليون. وبررت اللجنة تلك الزيادة بعدد من الأسباب، منها ارتفاع تكلفة الانتخابات. غير أن منظمات المجتمع المدني اعترضت على الزيادات المقترحة مؤكدة أنها مرتفعة جداً، وستترتب عليها آثار سلبية في ما يتعلق بمشاركة الشباب والنساء، فضلاً عن الأشخاص ذوي الإعاقات في العملية الانتخابية. ووصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تلك الزيادات بأنها غير تناسبية ولا تتسق مع العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تعد سيراليون طرفاً فيها. وزعم الحزب الشعبي لسيراليون وعدة أحزاب سياسية أن هذه الزيادات لن يستفيد منها سوى الحزب الحاكم؛ وأصدرت هذه، في ٣ آب/أغسطس بياناً مشتركاً يدعو البرلمان على رفض اقتراح اللجنة الوطنية للانتخابات والإبقاء على رسوم الترشيح الحالية.

١٦ - ولم يوقع الحزب الحاكم، أي المؤتمر الشعبي العام على البيان، في حين وافقت الحركة الديمقراطية المتحدة على البيان، ولكنها قصرت اعتراضها على الزيادات في الرسوم المقررة على المرشحين للبرلمان وللمجالس المحلية. ولمواجهة هذه التطورات، أجرت اللجنة مزيداً من المشاورات مع الأحزاب السياسية وأصدرت بياناً صحفياً في ١٠ آب/أغسطس أعلنت فيه خفض رسوم الترشيح لعضوية البرلمان، بما في ذلك المرشحون العاديون والمرشحون من

مشايخ القبائل من ٢٥ مليون ليون إلى عشرة ملايين ليون، وكذلك خفضت رسوم الترشيح لعضوية المجالس المحلية من مليوني ليون إلى مليون ليون. غير أن رسوم الترشيح لمنصب الرئاسة ظلت دون تغيير. وفي ١٣ آب/أغسطس، وفي أثناء لقاء مع ممثلي التنفيذي، أكد الحزب الشعبي لسيراليون وخمسة أحزاب سياسية أخرى مجددا اعتراضهم على الرسوم المعدلة وشكك في حيادية اللجنة الوطنية للانتخابات. وأعربوا عن خشيتهم من أن الرسوم الجديدة لن تتيح فرصا متكافئة للجميع في الانتخابات المقبلة وأنها لن تجد الوقت الكافي لجمع الأموال. وقد شجع ممثلي التنفيذي الأحزاب على الاستفادة من العملية الديمقراطية والعمل بشكل وثيق مع لجنة تسجيل الأحزاب السياسية في حل هذه المسألة. وفي غضون ذلك، أي في ١٠ آب/أغسطس، أصدرت اللجنة الوطنية للانتخابات جداول زمنية لتقديم أسماء مرشحي الأحزاب السياسية المعتمدين.

٢ - آليات فض المنازعات

١٧ - في ١٩ تموز/يوليه، قام رئيس القضاة في سيراليون بتدشين محاكم المخالفات الانتخابية، وهي آلية هامة لفض المنازعات الانتخابية. وسيبلغ عدد هذه المحاكم ست محاكم؛ ثلاث منها في فريتاون ومحكمة واحدة في كل مدينة من المدن التي توجد فيها المقار الإقليمية وهي ماكينى وبو وكينما. وفي ٣ و ٤ آب/أغسطس، نظّم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وحكومة سيراليون دورة لتدريب القضاة والمدعين العامين ومحققى الشرطة وسائر الموظفين القانونيين.

٣ - التشريعات الانتخابية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق الرئيس كوروما على قانون الانتخابات العامة، الذي أدمج جميع التشريعات الانتخابية في نص واحد. وقبل عرض مشروع هذا القانون على البرلمان في ١ أيار/مايو، قدّم الحزب الشعبي لسيراليون التماسا لعرضه على اللجنة البرلمانية لزيادة التدقيق فيه. إلا أن هذا الالتماس رُفِض. وفي ٢٥ أيار/مايو، رفضت محكمة النقض في سيراليون قبول الطلب الذي قدمه الحزب الشعبي لسيراليون بتمديد الوقت لتقديم طعن في الحكم الصادر عن المحكمة العليا الذي أكد نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧.

٤ - أمن الانتخابات

١٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لقطاع الأمن لانتخابات عام ٢٠١٢ التي وضعت بدعم من المكتب. وبمساعدة الصندوق المشترك للانتخابات، تم تدريب ١٠ ٥٠٠ فرد من أفراد شرطة الواجبات العامة و ٢ ٢٢٤ فردا في

شعبة دعم العمليات التابعة لشرطة سيراليون على مسائل متعلقة بالانتخابات وعلى إدارة النظام العام من قبل الشرطة، وتم ذلك بفضل الدعم التقني الذي قدمه المكتب. وفضلاً عن ذلك، تم شراء معدات للاتصالات وعربات لأغراض أمن الانتخابات واتخذت تدابير تخفيف الأزمات للتصدي للتهديدات الأمنية التي حددتها أجهزة قطاع الأمن. وإضافة إلى ذلك، تعهدت الحكومة بتخصيص مبلغ تقديره ٤ ملايين دولار لقطاع الأمن لأغراض الانتخابات.

٥ - اللجنة التوجيهية للانتخابات

٢٠ - عقدت اللجنة التوجيهية للانتخابات، التي يشترك في رئاستها وزير المالية والتنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعين في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وخلال هذين الاجتماعين، شددت اللجنة، التي تضم هيئات إدارة الانتخابات، وأجهزة القطاع الأمني، والمرصد الوطني للانتخابات - وهو ائتلاف يضم منظمات من المجتمع المدني - وشركاء التنمية الدوليين، على ضرورة إعداد برامج ثابتة ومستدامة لإرشاد الناحيين وتنقيفهم، وعلى ضرورة قيام اللجنة الانتخابية الوطنية بالتخطيط بعناية للميزانية.

٦ - الدعم المقدم إلى المجتمع المدني وإلى الجهات غير الحكومية

٢١ - بدعم من المكتب، وعن طريق صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، واصلت لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، واللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية، واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني تنفيذ مشاريع تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية والتسامح السياسي وعدم اللجوء إلى العنف والتماسك الوطني بين الجهات غير الحكومية. وفي إطار هذه المشاريع، تم تنظيم معتكفين داخليين على مستوى الحزب الواحد شارك فيهما كبار زعماء حزبي المؤتمر الشعبي العام والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي في نيسان/أبريل وأيار/مايو بشأن تعزيز الديمقراطية والتسامح السياسي. ونظم المجتمع المدني تدريبات على حل النزاعات لفائدة المجلس الوطني لرؤساء القبائل والمجلس المشترك بين الأديان. ونفذت اللجنة الوطنية من أجل الديمقراطية برامج توعية في الدوائر الانتخابية البرلمانية في البلد، البالغ عددها ١١٢ دائرة، لنشر خطابات تدعو إلى التسامح وإلى زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية. إضافة إلى ذلك، أشركت مؤسسات التعليم العالي الطلاب والسياسيين في مناقشات بشأن مسائل متعلقة بالتوجه الإقليمي والتلاحم الوطني. وعملاً بتوصيات لجنة شيرز موزس للتحقيق، تم تشكيل نوادٍ للسلام في ٢٠ مدرسة ثانوية في مدينة فريتاون لتشجيع السياسات التي تركز على مسائل محددة والابتعاد عن العنف، وتستهدف هذه النوادي أساساً الناحيين لأول مرة. كما اضطلع المقاتلون السابقون بدور مبعوثي سلام للشباب في أفلام قصيرة أنتجها المكتب في نيسان/أبريل. واستمر إشراك

الشباب من خلال رسائل السلام الموجهة من المرشحين للرئاسة التي يقوم بالترويج لها فنانون الموسيقى الشعبية في البلد.

باء - التطورات الأمنية

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة. وفي ٢٥ تموز/يوليه، صدق البرلمان على تعيين الرئيس كوروما الميجر جنرال صمويل ويليامز رئيساً لهيئة أركان الدفاع في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون. وقد حل محل الميجر جنرال روبرت كوروما، الذي تقاعد لأسباب صحية.

٢٣ - ولا يزال مشروع قانون الأسلحة والذخيرة لعام ٢٠١٢ الذي صدر خلال الفترة المستعرضة في انتظار موافقة الرئيس كوروما. ويحدد مشروع القانون إطاراً لتنظيم حيازة الأسلحة النارية في البلد ويكفل امتثال سيراليون لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ما يتعلق بتنظيم استخدام الأسلحة الصغيرة. ويتضمن مشروع القانون هذا أيضاً أحكاماً بشأن تدمير الأسلحة، مما يسهل تدمير الأسلحة التي جُمعت في إطار برنامج الأسلحة مقابل التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اكتمل في عام ٢٠٠٥.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عينت الحكومة أخصائيين في الطب الشرعي للتحقيق في الظروف التي أدت إلى مقتل ستة أشخاص في حوادث منفصلة استخدمت شرطة سيراليون فيها الذخيرة الحية. ففي ١٦ نيسان/أبريل، وأثناء إضراب للعمال جرى في بومبونا، بمقاطعة تونكوليلي، قُتل امرأة وجُرح عدة أشخاص آخريين أثناء محاولات قامت بها الشرطة لاحتواء الاضطرابات التي عقبها الإضراب. وفي ٥ حزيران/يونيه، قُتل شابان برصاص الشرطة في فريتاون. وتوفي سائق دراجة في ١٥ حزيران/يونيه بعد اشتباك مع الشرطة في منطقة غودريش من فريتاون. وأصيب أربعة شبان نتيجة طلقات نارية في وسط فريتاون يوم ٩ تموز/يوليه أثناء حملة اعتقالات قامت بها الشرطة. ولضمان ألا تؤدي هذه الحوادث إلى بروز تحديات على مستوى إدارة الانتخابات، بدأت شرطة سيراليون، بدعم من الأمم المتحدة، باستعراض قواعد الاشتباك الخاصة بها بالتوازي مع إعداد استراتيجية بشأن استخدام آليات التحكم في قوة الشرطة.

جيم - المستجدات الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة فريق الأمم المتحدة القطري

٢٥ - لا يزال اقتصاد سيراليون يتسع نطاقه، ولا تزال التوقعات الاقتصادية لسنة ٢٠١٢ وعلى المدى المتوسط إيجابية بفضل ظهور فرص اقتصادية جديدة. وقد نما الناتج المحلي

الإجمالي الحقيقي بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١١، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الإنتاج الزراعي والتعدين والخدمات. إضافة إلى ذلك، كان متوقعا أن يحقق النمو الاقتصادي قفزة واحدة بنسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٢، ويعود ذلك أساساً إلى الزيادة في إنتاج خام الحديد، وسيبلغ في المتوسط ٦ في المائة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥. وفي الأثناء، استمر التضخم في أسعار المواد الاستهلاكية في الاعتدال كلما ازداد الاستقرار في سيرايلون وتباطأ التضخم في أسعار الغذاء. وتراجع معدل التضخم من ١٦,٩ في المائة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٤,١ في المائة في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه التزولي في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، باستثناء الارتفاع المتوقع في أسعار المواد الغذائية في ذروة موسم الأمطار.

٢٦ - ورغم التحديات التي واجهها الأداء المالي في عام ٢٠١١، فقد شهد بعض التحسن في النصف الأول من عام ٢٠١٢، حيث كان تنفيذ الميزانية متماشياً مع برنامج التسهيل الائتماني الممدد. ونتيجة لذلك، وباستثناء التزامات لا تزال مستحقة، خُفض إلى أدنى حد حجم التحديات التي تعرقل التنفيذ المالي في عام ٢٠١٢. وتم أيضاً احتواء الاقتراض المحلي في حدود الهدف الذي حدده البرنامج، واستقر سعر فائدة سندات الخزينة بين ٢٣ و ٢٨ في المائة.

٢٧ - وتدهور العجز الإجمالي في الحساب الجاري ليلغ نسبة ٥٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ بسبب كثرة الواردات من الآلات التي تتطلبها مشاريع خام الحديد. إلا أن من المتوقع أن يتحسن كثيراً ليصل إلى حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ مع ارتفاع صادرات خام الحديد. وظل مستوى الديون الخارجية مُطمئناً، إذ بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٠ في المائة في نهاية عام ٢٠١١، في حين يتوقع أن يصل إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ٤١٠ ملايين دولار.

٢٨ - ويُتوقع أن يواصل النمو الكبير الذي شهدته الصناعات الاستخراجية دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق إيرادات كبيرة للحكومة على المدين المتوسط والبعيد. غير أن الأمر يتطلب وضع سياسات تساعد على توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان. إضافة إلى ذلك، من الضروري تنويع مصادر النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحسين بيئة الأعمال التجارية في القطاع الخاص. وسيكون من المهم أيضاً بالنسبة للحكومة إنشاء شبكة أمان اجتماعي ذات أهداف محددة لتقديم الدعم للأسر المعيشية الضعيفة. وسيساعد ترسيخ العملية الديمقراطية، عن طريق جملة أمور منها إجراء انتخابات ذات مصداقية، على تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل وأطول أجلاً.

٢٩ - وفي ١٦ آب/أغسطس، ذكرت حكومة سيراليون أن فريق عمل رئاسي أنشئ للتصدي لتفشي مرض الكوليرا في البلد الذي أوشك على التحول إلى وباء. وقد توفي، منذ ذلك التاريخ وحتى ١٩ آب/أغسطس ٢١٦ شخصا بسبب الكوليرا، وتم الإبلاغ، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عن وقوع ١١ ٦٥٤ إصابة بالكوليرا. وفي غضون ذلك، تم الحصول على مساعدة مالية لحالات الطوارئ من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للمساعدة على مكافحة انتشار المرض. وواصلت الحكومة أيضا، بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، وجمعية الصليب الأحمر لسيراليون والمجتمع المدني، بذل جهود ترمي إلى مراقبة حالات الإصابة بالكوليرا، وتوفير العلاج، ومعالجة المياه بالكلور، وتوفير مياه الشرب المأمونة. وتقوم هذه الجهات أيضا بالترويج للممارسات الصحية السليمة من خلال قنوات وسائل الإعلام المحلية. وإضافة إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لتفشي الكوليرا، ساعدت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة والصرف الصحي على التخطيط لحملات تحصين تكميلية للأطفال دون سن الخامسة وعلى رصد تلك الحملات وتنفيذها، بهدف خفض معدلات وفيات الرضع واعتلالهم. وقدمت منظمة الصحة العالمية المساعدة أيضا إلى الوزارة في إجراء استعراضات للأداء على صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المركزي، وفي وضع سياسة وخطة استراتيجية تركز على احتياجات القطاع الصحي من الموارد البشرية. وفي تموز/يوليه، افتتحت وزيرة الصحة والصرف الصحي مركزين لنقل الدم قامت منظمة الصحة العالمية بتجهيزهما في كينما وبو.

٣٠ - واستمرت الجهود المبذولة لتعزيز تسليم لوازم طبية أساسية في إطار مبادرة الرعاية الصحية المجانية الحكومية. وفضلا عن ذلك، قدمت اليونيسيف وشركاؤها الدعم إلى وزارة الصحة والصرف الصحي لتقدير عدد اللوازم الطبية الأساسية المطلوب شراؤها وتوزيعها. وأحرز المزيد من التقدم في مجال المشتريات من اللوازم الطبية نظرا لاعتماد القانون البرلماني الذي أنشأ وحدة وطنية مستقلة معنية بالمشتريات من الأدوية. ولا يزال شركاء البلد في التنمية يقدمون الدعم للجهود الرامية إلى بناء قدرات هذه المؤسسات الوطنية.

٣١ - ويشكل ضمان لجوء ضحايا النزاع إلى القضاء وتقديم المساعدة لهم جزءا لا يتجزأ من عملية توطيد السلام وشرطا ضروريا لمنع نشوب النزاعات في المستقبل. وفي هذا الصدد، بدأت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي، في ٢٥ حزيران/يونيه، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وبفضل الدعم التقني المقدم من المنظمة الدولية للهجرة، دورة جديدة من المدفوعات النقدية لبقية ضحايا الحرب الأهلية، الذين لم يتلقوا بعد أي تعويضات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تعرضوا لها أثناء النزاع.

٣٢ - وإضافة إلى احتكام مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في حزيران/يونيه ٢٠١٢ إلى شرط "زوال الظروف" الوارد في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين بشأن اللاجئين الليبريين في سيراليون، بدأ المكتب وضع ترتيبات بشأن عودة ٨٠٠ ليبري طوعاً إلى بلدهم الأصلي.

ثالثاً - دفع عملية بناء السلام

٣٣ - نُشر في آب/أغسطس التقرير المرحلي المشترك الثاني المتعلق بتنفيذ برنامج الحكومة للتغيير، والذي أعدته حكومة سيراليون بالتشاور مع شركاء دوليين. ويركز التقرير على حالة تنفيذ برنامج التغيير، والأهداف التي لم تُحقق بعد وما تبقى من تحديات في سبيل تنفيذه. وفي أيلول/سبتمبر، ستناقش لجنة بناء السلام هذا التقرير الذي سيشكل الأساس الذي سَتبنى عليه مشاركة اللجنة مع سيراليون في العمل على مدى الأشهر المقبلة.

٣٤ - وقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية لبرنامج تحقيق الرخاء، وهو البرنامج الذي سيخلف برنامج التغيير. وأعدت الحكومة مخططاً عاماً للبرنامج الجديد يتوخى الركائز الثماني التالية: '١' تنويع الاقتصاد لتعزيز نمو يشمل الجميع؛ '٢' إدارة الموارد المعدنية؛ '٣' التعجيل بإحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التنمية البشرية؛ '٤' تعزيز القدرة على المنافسة على الصعيد الدولي؛ '٥' وضع استراتيجية للتوظيف والعمل؛ '٦' توفير الحماية الاجتماعية؛ '٧' إجراء إصلاحات في مجالي الحوكمة والقطاع العام؛ '٨' معالجة المسائل الجنسانية. وسيدرج أيضاً فصل بشأن المسائل الشاملة، ومنها البيئة وتغير المناخ، والتمويل، والرصد والتقييم، وإطار النتائج، والتحليل النمطي للفقر. بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الحكومة فريقاً تقنياً لتنسيق هذه العملية يمثل فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشركاء الإنمائيين الدوليين. وشكّلت أيضاً الأفرقة العاملة المعنية بركائز استراتيجية الحد من الفقر، وتضم ممثلين من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، للتداول بشأن الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المتعلقة بالمجالات المواضيعية لكل ركيزة من الركائز، وبالمسائل الشاملة. ويتوقع أن ينتهي العمل قريباً في وضع الاستراتيجية الإنمائية ومعها وثيقة مصاحبة بشأن السياسات.

رابعاً - المخاطر الرئيسية التي تهدد توطيد السلام

ألف - الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع

٣٥ - ما زال خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات قائماً، رغم أنه لم تجر أية ضبطيات كبرى منذ مصادرة حمولة طائرة تزيد عن ٧٠٠ كيلوغرام من المخدرات غير المشروعة في

تموز/يوليه ٢٠٠٨. واستمر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تقديم الدعم لوحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون في ما تبذله من جهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تبرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمركبتين وزورق دوريات للوحدة.

٣٦ - وفي الفترة قيد الاستعراض، قامت وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بدعم من حكومة أيرلندا، بتدمير كمية كبيرة من القنب في مقاطعة كامبيا بالولاية الشمالية بسيراليون. وفي الوقت نفسه، جرت مناقشات للتعجيل بإفراج الشركاء الدوليين عن الأموال اللازمة حتى تواصل الوحدة عملاتها. ويلزم توفير التمويل لبناء منشآت الوحدة ولتوفير الدعم للجناح البحري للقوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وذلك لمساعدته في جهوده المبذولة لخفض الأنشطة غير القانونية الجارية في المياه الإقليمية لسيراليون. وتعكف الوحدة في الوقت الحالي على التحقيق في قضية اتجار بالبشر يُزعم أنها تضمنت تهريب حوالي ٥٠ سيراليونياً إلى خارج البلد، في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو، على متن سفينة صيد بشباك الجر قامت السلطات الغينية باعتراضها.

٣٧ - وفي أيار/مايو، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، تقييماً لنظام العدالة الجنائية، بما في ذلك السجون، في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وكانت الأهداف الأساسية من ذلك هي تقييم احتياجات النظام ودعم وحدة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في جهود الملاحقة القضائية للقضايا الجنائية، وفي كفالة التعاون الدولي فيما يتعلق بالمسائل الجنائية. وفي هذا الصدد، تمت صياغة عدد من التوصيات تشجع سيراليون، في جملة أمور، على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وعلى سن تشريعات لتجريم الجريمة المنظمة بما يتوافق مع الاتفاقية، وعلى حل مشكلة الازدحام في السجون وتحسين إدارتها.

٣٨ - وفي حزيران/يونيه، شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقييم الطلب على المخدرات في سيراليون في إطار مشروعه العالمي المعنون "معالجة إدمان المخدرات وتبعاته الصحية". ويتوقع أن يكتمل التقييم في آب/أغسطس، وسيتمكن التقييم من اتخاذ الإجراءات والتدابير الملائمة بشأن جهود الوقاية من المخدرات وتقديم العلاج والرعاية لمتعاطيها، ومن دعم سبل التصدي السريع على الصعيد الوطني. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، احتفل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، بالتعاون

مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بذكرى اليوم العالمي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وذلك بالدعوة إلى وقف العنف المتصل بالمخدرات، بما في ذلك أثناء انتخابات عام ٢٠١٢.

باء - الشباب

٣٩ - وفي إطار التصدي للتحديات التي تشكلها البطالة لدى الشباب، ولتعزيز القدرات الكامنة لدى الشباب السيرايليوني، قامت الحكومة، بالإضافة إلى إنشاء اللجنة الوطنية للشباب، بإنشاء وزارة جديدة للشباب والتوظيف والرياضة. وفي الوقت نفسه قُدم تقرير سنوي، كما هو مطلوب في القانون المنشئ للجنة، عن حالة الشباب في البلد إلى الأطراف المعنية ذات الصلة للتصديق عليه. ويتناول التقرير، الذي أُعد بمساعدة تقنية ومالية مقدمة من البرنامج الإنمائي، مجموعة من المسائل، من بينها الشباب ودورهم في الحكومة، وسيشكل هذا التقرير الأساس لصياغة السياسات المتعلقة بمسائل الشباب.

٤٠ - وبُذلت جهود أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياق معالجة مشكلة البطالة لدى الشباب. ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، بدأت خمسة مراكز لدعم الأعمال التجارية، تديرها لجنة الشباب الوطنية وبموها البرنامج الإنمائي ممارسة عملها. ويتوقع أن تقدم المساعدة إلى ما لا يقل عن ٢٠٠٠ شاب في تأسيس مشاريعهم التجارية وتوسيع نطاقها. وأُطلق برنامج للتدريب الداخلي للخريجين في الفترة قيد الاستعراض، وسيساعد ١٥٠ شاباً على تعزيز مسوغات تعيينهم من خلال اكتساب خبرات عملية قيّمة تحت إشراف مختصين في مؤسسات مختارة. وفي الوقت نفسه، واصل البرنامج الإنمائي تمويل مراكز المشورة والتنسيق المهنيين التي تقدم المساعدة في البحث عن وظائف وتدريبات على المهارات الشخصية لما لا يقل عن ٥٠٠٠ شاب كل عام. وسيجري افتتاح ثلاثة مراكز إضافية بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

جيم - الفساد

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجنة مكافحة الفساد اتباع نهجها ذي الشعب الثلاث في مكافحة الفساد القائم على الوقاية والتحقيق والمقاضاة. ولاحظت اللجنة من خلال أنشطة التوعية التي تضطلع بها أن ضعف الخدمات التي تقدمها الإدارات والوزارات والوكالات الحكومية أسهم في ترسيخ الممارسات الفاسدة. وفي ٧ آب/أغسطس، أفادت اللجنة بأنه تم استعادة ٥٥٢ بليون ليون من أفراد وكيانات مؤسسية فاسدة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالملاحقة القضائية التي تضطلع بها

اللجنة، فإنه اعتباراً من ٢٦ تموز/يوليه، كانت هناك ١٧ قضية مقدمة إلى المحكمة العليا وثمانٍ قضايا مقدمة إلى محكمة الاستئناف. وفي ١٠ آب/أغسطس، أدانت إحدى المحاكم العليا في فريتاون عمدة فريتاون، وهو من الحزب الحاكم، بتهم الفساد وخرق قواعد المشتريات. وحُكِمَ على العمدة بالسجن ثلاث سنوات أو بدفع غرامة قدرها ١٧٠ مليون ليون. وأثناء الدورة الأولى لفريق استعراض حالة التنفيذ، التي دُعيت إلى الانعقاد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقع الاختيار على سيراليون لاستعراض وضعها من حيث الامتثال للاتفاقية.

خامساً - دعم المؤسسات الديمقراطية

ألف - لجنة الانتخابات الوطنية

٤٢ - استمرت لجنة الانتخابات الوطنية تؤدي دوراً رئيسياً في التحضير للانتخابات المقبلة في سيراليون وإدارتها. وظلت اللجنة أيضاً تتلقى دعماً تقنياً ومالياً من الصندوق المشترك للانتخابات الذي يديره البرنامج الإنمائي، مما أتاح إنشاء مركز للبيانات المركزية في فريتاون. وبالإضافة إلى ذلك، سُنِّشَت مراكز إقليمية لنتائج الانتخابات وفرز الأصوات في ماكينى وبو كينىما وفريتاون في تشرين الأول/أكتوبر. وأخيراً، اتخذت أيضاً خطوات لتنمية قدرات الموظفين، بأمور من بينها تقديم برنامج تدريبي تأهيلي بشأن أمن الانتخابات.

باء - لجنة تسجيل الأحزاب السياسية

٤٣ - توفي في نيسان/أبريل ٢٠١٢ القاضي صامويل أديموسو، الرئيس السابق للجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وقام الرئيس كوروما بتعيين القاضي تولا تومسون ليحل محله. واعتمد البرلمان هذا التعيين في ٩ آب/أغسطس. وواصلت اللجنة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تعزيز الحوار بين الأحزاب، بسبل من بينها تنفيذ الإعلان المتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢ الذي وقَّعت عليه، في ١٨ أيار/مايو، الأطراف الرئيسية المعنية بالانتخابات في سيراليون. واستمرت اللجنة أيضاً في تنفيذ برامج لدعم الأنشطة التي تضطلع بها الرابطتان الشبابية والنسائية لجميع الأحزاب السياسية والجهود التي تبذلها لجان رصد الامتثال لقواعد السلوك في المقاطعات للتشجيع على تسوية النزاعات والحض على التسامح واللاعنف السياسيين. وخلال الفترة المستعرضة، توسّطت اللجنة لفض منازعات بين أحزاب سياسية، ورصدت سير عملية تسجيل الناحيين. ولم يعتمد البرلمان بعد مشروعاً لقانون يمنح اللجنة السلطة بمعاينة الأحزاب السياسية عن أي خرق لمدونة قواعد سلوك الأحزاب السياسية.

جيم - اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام

٤٤ - ينبغي أن تؤدي وسائل الإعلام في سيراليون دوراً لا بد منه للإسهام في إجراء انتخابات سلمية، وذلك بتقديم تغطية إعلامية دقيقة ومتوازنة تتجنب استغلال الانقسامات التي ترجع إلى أسباب عرقية أو غيرها الموجودة في البلد. ورغم أن المخاوف ما زالت قائمة بشأن تنظيم سلوك وسائل الإعلام، فقد أصدرت اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام في تموز/يوليه مدونة لممارسات وسائل الإعلام، في إطار السلطة الممنوحة لها بموجب قانون اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام لعام ٢٠٠٠. واعتمدت مدونة الممارسات الجديدة من قبل رابطة الصحفيين بسيراليون ومن العديد من المؤسسات الإعلامية الأخرى التي وقعت المدونة لإلزامها عن التزامها بها. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت آليات لرصد وسائل الإعلام بوسائل منها شراء برامجيات إلكترونية إعلامية للمساعدة في تتبع أنشطة محطات الإذاعة، وإصدار مجلة "الرصد الإعلامي" (Media Watch) التابعة للجنة المستقلة لوسائل الإعلام. وواصلت اللجنة استطلاع سبل ضمان التزام القائمين على الإعلام بالحياد السياسي. ومن نفس المنطلق، عكفت رابطة المحررين على تعزيز المعايير المهنية من خلال استعراض الأقران لبعض البرامج الإذاعية لهيئة إذاعة سيراليون.

دال - هيئة إذاعة سيراليون

٤٥ - يُنتظر أيضاً أن تؤدي هيئة إذاعة سيراليون دوراً حيوياً في النهوض بالتعددية السياسية من خلال كفالة إتاحة الفرصة لجميع الأحزاب السياسية على قدم المساواة، ولا سيما أثناء الانتخابات المقبلة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وبدعم مالي مقدم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام ومشورة تقنية مقدمة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أصدرت الهيئة مشروعاً لمبادئ توجيهية للانتخابات اعتمدته الأحزاب السياسية رسمياً في ٩ آب/أغسطس. وقد أعربت الهيئة أيضاً عن التزامها بإنشاء وحدة معينة بالانتخابات.

٤٦ - وقام البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بإشراك الهيئة في تنفيذ التوصيات التي وضعتها فرقة العمل الرئاسية، وفي إجراء مراجعات خارجية للحسابات تركز على تحسين سبل إدارة الهيئة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث تحسن في تحصيل إيرادات الهيئة وفي إدارتها المالية، وفي إنتاج الأخبار وإدارتها. وأعادت الهيئة أيضاً تشغيل محطاتها الإقليمية. إلا أن هناك صعوبات لا تزال قائمة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ استراتيجية للعمل مصوغة جيداً بما يكفل توليد إيرادات ثابتة للهيئة ويضمن، من ثم،

استقلاليتها. واستمرت الأمم المتحدة في مساعدة الهيئة في هذا المجال وفي تعزيز التزامها بأفضل الممارسات الإعلامية المعمول بها في المنطقة دون الإقليمية، في إطار نهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

هاء - البرلمان

٤٧ - بمساعدة من شركاء التنمية الدوليين، بمن فيهم الأمم المتحدة، أُحرز تقدم صوب تحسين قدرة البرلمان من خلال الدعم المقدم إلى مكتب تنسيق المساعدة البرلمانية. إضافة إلى ذلك، تم تزويد قسم المحاضر الحرفية بمعدات للنسخ وتثبيت الأجهزة لتمكينه من توثيق الإجراءات البرلمانية، بينما استُقدم خبراء استشاريون ومدربون لتدريب موظفي الإدارات المختلفة في خدمة الهيئات التداولية. ومن بين المستقدمين مستشار تقني متفرغ لشؤون البرلمان لبناء القدرات وتعبئة الموارد. وقيم البرلمان خطته الاستراتيجية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢، وقدم مشروع برنامج عام للدعم يقدم إلى الجهات المانحة المحتملة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافق البرلمان على قانون الانتخابات العامة.

واو - اللامركزية

٤٨ - في ٦ حزيران/يونيه، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيشترك مع البنك الدولي في تمويل المرحلة الثانية من برنامج تقديم الخدمات اللامركزية الذي تقدر تكلفته بـ ٣٢ مليون دولار. ويهدف البرنامج، الذي سيستمر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، إلى تعزيز قدرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية على إدارة خدمات لامركزية وتحسين توافر التمويل المقدم من الحكومة المركزية إلى المجالس. وفي ١٠ تموز/يوليه، أطلق نائب الرئيس صامويل سام سومانا البرنامج المحلي للتنمية الاقتصادية، الذي يشكل جزءاً من سياسة تطبيق اللامركزية لدى الحكومة. ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الحكومات المحلية على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وكذلك مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلية.

سادسا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

ألف - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٩ - بدأت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون عقد جلسات علنية في تموز/يوليه للتحقيق في أحداث بومبونا التي وقعت في مقاطعة تونكوليلي، حيث قُتلت الشرطة شخصاً في نيسان/أبريل أثناء اعتصام لعمال شركة المعادن الأفريقية. وستفصل اللجنة فيما إذا كانت

قد وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها استعمال القوة المفرطة من جانب الشرطة. وهذه الجلسات هي ثاني عملية تقوم بها اللجنة بصفتها شبه القضائية. وقد عقدت جلسة الاستماع العلنية الأولى للجنة في عام ٢٠١١ حيث نظرت في قضية أفراد سابقين في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون رفضوا أن يسرحوا بدعوى إصابتهم باختلال عقلي، وهو ما أسفر عن خفض في مستحقات نهاية خدمتهم. وحكمت اللجنة لصالحهم وأمرت الحكومة بصرف مستحقاتهم كاملة.

٥٠ - وفي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو، نظمت لجنة حقوق الإنسان مؤتمرا استشاريا وطنيا، موضوعه "تحويل حقوق الإنسان إلى واقع في انتخابات عام ٢٠١٢". وحضر المؤتمر أكثر من ٢٠٠ شخص من المشاركين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بمن فيهم ممثلون عن أحزاب سياسية. واختتم المؤتمر باعتماد قرار يسلط الضوء على حريات الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والحركة وغيرها من حقوق الإنسان. وفي ٢٤ تموز/يوليه، صدق البرلمان على تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة حقوق الإنسان في سيراليون رشحهم الرئيس كوروما ليحلوا محل ثلاثة أعضاء سابقين في اللجنة انتهت مدة عضويتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أعلن عن الشواغر لهذه الوظيفة في وسائل الإعلام الوطنية وأتيحت بذلك لممثلي المجتمع المدني فرصة لتقديم مدخلات في عملية الاختيار.

باء - حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٥١ - اتخذت سيراليون خطوات مهمة صوب كفالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بتصديقها في عام ٢٠١٠ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وسن قانون الإعاقة في عام ٢٠١١، الذي تبعه وضع خريطة طريق لإنشاء لجنة وطنية، في عام ٢٠١٢، للأشخاص ذوي الإعاقة. إضافة إلى ذلك، قام الرئيس كوروما في ١٥ حزيران/يونيه بتعيين رئيس اللجنة بناء على ترشيحات قدمتها جميع الوزارات والمنظمات التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٢ - وفي ٧ حزيران/يونيه، قدم وزير الإعلام والاتصالات إلى البرلمان مشروع قانون حرية الإعلام، الذي كان إحدى التوصيات التي قدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، الذي أجري في عام ٢٠١١. ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والحوكمة الجيدة. إلا أن بعض البرلمانيين أثاروا مخاوف بشأن عدم توافر الهياكل المناسبة اللازمة لتنفيذ مشروع القانون.

جيم - تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية

٥٣ - قدمت حكومة سيراليون، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، أول تقرير لها عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. إضافة إلى ذلك، يقوم النائب العام حاليا باستعراض مشاريع التقارير المتعلقة بامتنثال البلد لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق الشعوب.

دال - التعاون التقني وبناء القدرات

٥٤ - وفقا لولاية البعثة التي كُلِّفت بموجبها بناء قدرات وطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، نُفذت عدة أنشطة في الفترة المشمولة بالتقرير، شملت تقديم الدعم إلى الحكومة في تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وواصلت مفوضية حقوق الإنسان، بدعم من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، تقديم المساعدة إلى لجنة حقوق الإنسان في سيراليون.

٥٥ - وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون الدعم للمؤتمر الاستشاري الوطني الثالث للجان المعنية بحقوق الإنسان في المقاطعات، المعقود في كينياما، والذي غطى رصد الانتخابات. وقدم أيضا دعما لبرامج إذاعية لتوعية الجمهور في المناطق الشمالية والشرقية من البلد بحقوق الأشخاص المعوقين. إضافة إلى ذلك، نفذ المكتب عدة برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان لضباط السجون والشرطة، وكذلك لمنظمات المجتمع المدني والقادة التقليديين، بشأن إقامة العدل وسيادة القانون؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والعنف الجنسي والجنساني.

سابعاً - المسائل الجنسانية

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة تعاونها مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تمكين المرأة وتحقيق حصّة الـ ٣٠ في المائة لمشاركة النساء. وتركزت جهود الأمم المتحدة أيضا على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وخطة العمل الوطنية لسيراليون اللتين تستندان إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ولتحقيق تلك الغاية، قدمت مساعدة لإنشاء لجنة تقنية لفرقة العمل المعروفة باسم "فرقة العمل M30"، وهي ائتلاف لمنظمات من المجتمع المدني، لكفالة توفير دعم استراتيجي لمشروع القانون المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين. وقد أخضع

مشروع القانون لاستعراض بالغ الأهمية قامت به اللجنة، ويتوقع تقديمه قريباً لطباعته، قبل بدء العملية السابقة للتشريع. وقدمت الأمم المتحدة أيضاً دعماً لمبادرات التوعية والدعوة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والجماعات البرلمانية بشأن مشروع القانون المقترح.

٥٧ - وفي إطار العمل مع الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية والمجلس المؤلف من أعضاء المجالس من النساء وغيرها من الجماعات، قدمت الأمم المتحدة الدعم في وضع موجزات للتعريف بالمتقدمات للترشح في الانتخابات وتقديمهن للجمهور ولبناء قدرتهن. وعقدت الرابطة النسائية لجميع الأحزاب السياسية، التي تمثل أيضاً منتدى لتسوية النزاعات وتخفيف حدة آثارها، اجتماعها الوطني للمندوبات في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تموز/يوليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الأمم المتحدة وشركاؤها برنامجاً تدريبياً عن التغطية الإعلامية للمرشحات للانتخابات، حضرهما أكثر من ٧٠ مشاركاً.

ثامنا - المحكمة الخاصة لسيراليون

٥٨ - في ٢٦ نيسان/أبريل، أدانت المحكمة الخاصة لسيراليون المنعقدة في لاهاي رئيس ليبيريا السابق تشارلز تيلور عن جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي ارتكبت في سيراليون في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ولقي الحكم ترحيباً في سيراليون، حيث نقلت وقائع إجراءات المحكمة عبر الفيديو إلى فريتاون وبثت على محطات الإذاعة المحلية لتمكين الضحايا والجمهور من متابعة المحاكمة. وفي جلسة عقدت في ٣٠ أيار/مايو، حكم على السيد تيلور بالسجن ٥٠ عاماً. إلا أن الدفاع أشار في ١٨ حزيران/يونيه إلى أنه سيستأنف الحكم. ونتيجة لذلك، أصدرت المحكمة الخاصة لسيراليون استراتيجية إنجاز تتوقع فيها أن يصدر حكم الاستئناف في قضية تيلور في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي الوقت نفسه، تنظر المحكمة في ثلاث قضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة ناشئة عن محاولات التأثير على الشهود في محاكمة تيلور. وفي ١٥ حزيران/يونيه صدر حكم إدانة في إحدى هذه القضايا، ولا تزال القضيتان الأخريان معلقتين.

تاسعا - التعاون الإقليمي

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سيراليون الحفاظ على علاقاتها الطيبة بجيرانها، من خلال آليات شملت اتحاد نهر مانو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع حضور الرئيس كوروما اجتماعات كل من المنظمتين.

٦٠ - وفيما يتعلق بقضية ينغا الحدودية بين غينيا وسيراليون، أكد الرئيس كوروما ورئيس غينيا، ألفا كوندي من جديد، في اجتماع عقد في حزيران/يونيه، اعتزامهما تسوية المسألة

سلميا. وفي إعلان مشترك وقعته الحكومتان في فريتاون في ٢٧ تموز/يوليه، أكد كلا الجانبين مجددا التزامهما بتجريد منطقة ينغا الحدودية من السلاح وكفالة قيام القوات المسلحة لكل من البلدين بتنفيذ الإعلان المشترك. وفي ١٦ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة أنها قامت بالفعل بتجريد منطقة ينغا من السلاح وأكدت مجددا دعمها القوي للجنة التقنية المشتركة التي أنشأها البلدان لكفالة إيجاد تسوية دائمة للتراع.

٦١ - إضافة إلى هذه التطورات، وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والأمانة العامة لاتحاد نهر مانو مناقشات بشأن مشاريع وأنشطة محتملة تنفذ في المناطق الحدودية لغينيا وسيراليون وليبيريا. وسيكون الهدف الرئيسي لهذه المشاريع تعزيز الصلات والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية والتصدي للتحديات العابرة للحدود المشتركة. ومن المقرر عقد مؤتمر لهيئات إدارة الانتخابات للبلدان الأربعة الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وهي كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون، في فريتاون في منتصف أيلول/سبتمبر، لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن إدارة الانتخابات.

عاشرا - الملاحظات والتوصيات

٦٢ - واصلت سيراليون إحراز تقدم كبير في توطيد السلم الذي حصلت عليه بمسقة، وفي إرساء أسس ديمقراطية. بيد أن عددا من التحديات يظل قائما، ويتعين الاستمرار في بذل جهود حثيثة من أجل معالجة المسائل التي حددها لجنة الحقيقة والمصالحة في البلد. وتتضمن تلك المسائل ما يلي: مواجهة البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب؛ وتعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية في البلد؛ وتعزيز المصالحة الوطنية والتماسك الوطني وثقافة التسامح السياسي بين الجهات الفاعلة السياسية في البلد؛ وإدارة استغلال الموارد الطبيعية للبلد، بما في ذلك الثروات المعدنية الواسعة المكتشفة حديثا، لصالح البلد وشعبه؛ ومكافحة الفساد. ويضاف إلى ذلك أن مواجهة التهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ستظل أولوية هامة للبلد. وإذ ينتقل التركيز إلى الانتخابات، فإنه يتعين أيضا إيلاء عناية مستمرة لكفالة الطابع السلمي لفترة ما بعد الانتخابات، علاوة على إيجاد علاج فعال للأسباب الجذرية للتراع، والتي قد تؤدي، إن لم تعالج، إلى تقويض المكاسب الهامة التي حققها البلد في العقد الماضي.

٦٣ - ومن شأن إحراز تقدم في استغلال الموارد المعدنية للبلد، بما فيها احتياطات بترولية لها مقومات النمو تجاريا، وإدارتها بشكل سليم، الإسهام في تحسين مالية الحكومة وتمكينها من الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي اللازم لمواجهة التحديات الاجتماعية -

الاقتصادية. ومع ذلك، سوف تظل الحاجة قائمة، في الأجلين القصير والمتوسط، إلى المساعدة المقدمة من شركاء البلد الدوليين لمواجهة التحديات الرئيسية المتبقية بينما ينتقل سيراليون من مرحلة ما بعد النزاع إلى مرحلة التنمية. وبوجه الخصوص، سيلزم تقديم موارد من الشركاء الدوليين لكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج من أجل الرخاء الذي ترمع الحكومة تنفيذه، علاوة على سائر البرامج الاقتصادية الوطنية الكبرى. وسيظل عمل لجنة مكافحة الفساد يكتسب أهمية كبيرة أيضا في تعزيز ثقة المواطنين في الحكومة.

٦٤ - وسيتمثل التطور السياسي الرئيسي خلال الشهور المقبلة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستكون الانتخابات، وهي الثالثة منذ انتهاء النزاع، عاملا هاما في تحديد مدى التقدم المحرز في تعزيز السلام في البلد. ومن الأهمية بمكان كفالة إجراء الانتخابات سلميا دونما لجوء للعنف السياسي. وإنني لأحيي أصحاب المصلحة في سيراليون، بما في ذلك الأحزاب السياسية في البلد، على الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم بتوقيعهم إعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، وأناشدهم التمسك بتلك الالتزامات إذ يدخلون المراحل الحاسمة للعملية الانتخابية.

٦٥ - وأرحب بصدور الكتاب الأبيض بشأن لجنة شيرز موزس (Shears-Moses) للتحقيق، وقد أحطت علما بالمحاكمة الجارية لمؤيدي الأحزاب السياسية المتورطين في أعمال العنف السياسي، وهو ما سيساعد في ردع مثل تلك الأنشطة. وأشجع الحكومة على الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى إنشاء اللجنة المستقلة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة، وإلى تنفيذ التوصيات الأخرى للكتاب الأبيض بشأن لجنة شيرز موزس للتحقيق. وأكرر دعوتي للأحزاب السياسية لتولي الملكية الوطنية للعملية السياسية وتنحية خلافاتها جانبا من أجل المصلحة الوطنية الأعلى بغية كفالة إجراء الانتخابات سلميا.

٦٦ - وليس ثمة من سبيل إلى نجاح هذه الانتخابات وإحراز البلد تقدما مستمرا في تحقيق أمني شعبه إلا بعمل جميع السيراليونيين معا على نحو يحترم حكم القانون ودستور البلد في ظل عملية سياسية سلمية. ومن شأن اضطلاع كل مؤسسة من المؤسسات الديمقراطية السيراليونية المختلفة بواجباتها أن يعطي الانتخابات المصادقية والمشروعية. وإنني أشجع الوكالات الأمنية السيراليونية، صاحبة المسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على القانون والنظام أثناء الانتخابات، على الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة تتسم بالمهنية والحيادية.

٦٧ - وفي السياق نفسه، يقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لا بل والمواطنين الأفراد، واجب التصرف ضمن حدود القانون، والعمل مع وكالات إنفاذ القانون على إيجاد بيئة سلمية للانتخابات. وتقع على

لجنة تسجيل الأحزاب السياسية مسؤولية أساسية عن تعزيز الحوار مع الأحزاب السياسية. وفي هذا السياق، أحث اللجنة على العمل على تأمين الالتزام الكامل لجميع الأحزاب السياسية بإعلان ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢. وأناشد أيضا البرلمان سن التشريع المتعلق بإصلاح لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وهو ما يتضمن إعطاء مدونة السلوك السلطة القانونية اللازمة ومن ثم تحسين رقابة اللجنة على الأحزاب السياسية.

٦٨ - وأرحب بالترتيبات الجارية بشأن الانتخابات، وأشجع اللجنة الانتخابية الوطنية على مواصلة الانخراط في حوار بناء مع أصحاب المصلحة الوطنيين، ولا سيما من خلال لجنة الاتصال بالأحزاب السياسية، بوصفها منبرا للمشاورات وتبادل المعلومات الهامة عن العملية الانتخابية.

٦٩ - وينبغي أن تضطلع وسائط الإعلام في سيراليون بدور بناء في كفالة نجاح الانتخابات، وذلك من خلال نشر المعلومات الدقيقة وتوعية الجمهور وتعزيز الحوار. وينبغي لوسائط الإعلام الامتناع عن نشر رسائل الكراهية والانقسام والشقاق الوطني. وأحث لجنة وسائط الإعلام المستقلة الاضطلاع بدور استباقي بدرجة أكبر في نهوضها بوظائفها التنظيمية عن طريق إنفاذ مدونة الممارسات الإعلامية. وأناشد أيضا وسائط الإعلام والرابطات المهنية في البلد، ولا سيما رابطة الصحفيين في سيراليون ونقابة المحررين، التعاون مع لجنة وسائط الإعلام المستقلة في اضطلاعها بمسؤولياتها.

٧٠ - ويُعد تعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية خلال انتخابات عام ٢٠١٢ هدفا أساسيا تدعمه الأمم المتحدة كل الدعم. وفي هذا الصدد، أرحب بالالتزام الأكبر من قبل حكومة سيراليون بتعزيز المساواة بين الجنسين وبالدور الاستباقي الذي يضطلع به مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية وفئات المجتمع المدني في كفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٧١ - ولقد اضطلع المجتمع الدولي بدور أساسي في إحلال السلام وتوطيده في سيراليون. ولذا فإنني أحث الشركاء الدوليين على إبقاء عملية بناء السلام في البلد قيد نظرهم، ولا سيما خلال الفترة المفضية إلى انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر. وللجنة بناء السلام دور هام تضطلع به في هذه المرحلة. وأود أن أعرب عن تقديري لتشكيلة بناء السلام في سيراليون من خلال رئيسها، السفير غيرمو ريشينشي، لدعمها القوي لتعزيز السلام ولتفاعلها الهام مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين فيما يتصل بانتخابات عام ٢٠١٢.

٧٢ - وبالنظر إلى أهمية الانتخابات المقبلة والحاجة إلى مساعدة الحكومة وأصحاب المصلحة الأساسيين في العملية الانتخابية، مع مراعاة المهام الحرجة التي ينبغي إنجازها في فترة

ما بعد الانتخابات، بما في ذلك تقديم الدعم لتسوية أي مخاوف بشأن الفترة التالية للانتخابات، وتيسير الانتقال السلس للسلطة لأي حكومة منتخبة حديثاً، ودعم الجهود الرامية إلى بناء التماسك والمصالحة الوطنيين، والتمكين من إعداد خطة انتقالية واستراتيجية مغادرة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، فيإني أوصي بتجديد ولاية البعثة لفترة ثمانية إلى تسعة أشهر مقبلة، وهي الفترة التي أنوي خلالها إرسال بعثة تقييم فيني مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة إلى سيراليون لإجراء استعراض لما أحرز من تقدم في تنفيذ ولاية البعثة وإسداء المشورة في هذا الصدد.

٧٣ - وأود أن أشكر الرئيس كوروما وحكومته على تعاونهما المستمر مع الأمم المتحدة. وأشعر أيضاً بالامتنان للشركاء الإنمائيين لسيراليون إزاء دعمهم السخي لعملية بناء السلام في البلد. وأخيراً، أوجه الشكر لممثلي التنفيذي ينس تويبرغ - فراندزن وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ووكالات وبرامج الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين لتعاونهم المستمر مع المكتب في الاضطلاع بولايته.